

الرسالة التي بعثت بها جماعة من أعضاء مركز حزب حيروت إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي، اسحق شامير، وذلك احتجاجاً على الخط السياسي الذي تنتهجه حركة حيروت إزاء الفلسطينيين (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٨/١٥).

وتضم هذه الجماعة، التي تطلق على نفسها «منبر للبحث في قضايا السلام» والتي تؤيد ضرورة التحدث مع الفلسطينيين، أعضاء مركز حيروت التالية اسماؤهم: موشى عميراف، وهو الروح الحية لهذه الجماعة، ورئيس القيادة القطرية لحركة بيtar، شمعون درعي، ونائب المدير العام لقسم الهجرة في الوكالة اليهودية، إيلان روين، والقائم بأعمال قسم تطوير الشبان (مهنياً واجتماعياً) في بلدية القدس، أرييه حكيم، ورئيس المنظمة القطرية لطواقم العمل الميدانية، شباتي عمدي، ومركز تنظيمي من معسكر أريئيل شارون في الضفة الغربية، نحشون زاده؛ وهناك آخرون في مركز الحزب أعلنوا تأييدهم ما يسمى بالمنبر الحماقي هذا (المصدر نفسه، ١٩٨٨/١٤).

وحيث أفراد الجماعة رئيس الحكومة شامير على «التوجه إلى جيانتا الفلسطينيين الذين يعيشون معنا، شركاءنا، للحوار والتسوية وملاقاتهم في مقررات حل وسط جديدة»؛ وعلى عقد مركز الحزب للمصادقة على إجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية (المصدر نفسه).

ويرى كاتبو الرسالة أن الجو السائد في أواسط ناخبي الليكود هو بمثابة يأس قد يؤدي إلى الرغبة في التخلّي، كلياً، والتخلص من تمكّنا بالضفة الغربية؛ وإن التوجه إلى الفلسطينيين لا يعني، بالضرورة، حلاً وسطاً اقليمياً. فمن الناحية العملية، هناك احتمالات مختلفة لحل وسط، وتسويات التقاسم الوظيفي، ولحكم ذاتي واسع الصالحيات يكون مقبولاً من قبل الفلسطينيين (المصدر نفسه).

ويدعى عميراف وجماعته شامير إلى عمل حساب سياسي مع الذات والاعتراف بضرورة تقديم تنازلات. وسوف يؤدي هذا الاعتراف إلى مبادرة عملية جديدة. وإذا لم تتحرّك حركة حيروت عاجلاً في هذا الاتجاه، فإن ناخبيها الذين يشعرون بإحباط وكرب سوف يتخلّون عن الحزب في

ترغب في نصف اجراءات الديمocratic في الحزب، خوفاً من إبعادهم، أو إبعاد اتباعهم، من القائمة (معاريف، ١٩٨٨/١٠).

وأوضح بيرعم أنه متقدّم لجزء كبير من المشكلات التي طرحها بيرعم، مبدياً استعداده للعمل من أجل حل بعض المشكلات التي واجهها بيرعم في منصبه، كسكنه عام للحزب (هارتس، ١٩٨٨/١٠). وطلب من بيرعم الاستمرار في منصبه، لكن الأخير تمسّك بالاستقالة (عل هشممان، ١٩٨٨/١٠).

ذلك التقى بيرعم مع هشممانيت هتسعيراه (الجيل الجديد)، موضحاً أن السياسة الأمنية في المناطق المحتلة لا تعبّر عن مواقف الحزب في برنامجه، على الرغم من أن هذه السياسة هي التي سوف تقرر صورة الحزب في المستقبل البعيد، على حد قوله (المصدر نفسه).

لكن بيرعم عدل عن استقالته، بعد أن صادق مكتب حزب العمل، بتاريخ ١٩٨٨/١٤، على قرار من ثلاثة ينون يحقق مطالبه الأساسية.

البند الأول يقضي بتشكيل طاقم توجيه إلى جانب هيئة أركان الانتخابات، يقوم بخطيط وتوجيه سياسة الحزب حتى نهاية حملة الانتخابات. ويطرق البند الثاني إلى الديمocratic التي سوف يديرها بيرعم، وأن يقرر مركز الحزب أسلوب الانتخابات لقائمة الكنيست حتى شهر حزيران (يونيو) المقبل. ويركز البند الثالث على احتجاج بيرعم بشأن إجراء نقاش سياسي جدي في الحزب، في ضوء الوضع في المناطق المحتلة، حيث تقرر أن تجري مؤسسات الحزب واللجنة السياسية مناقشات في قضايا السلام والسياسة التي تلزم الحزب (معاريف، ١٩٨٨/١٥).

وقال بيرعم، بعد مصادقة مكتب الحزب على هذا القرار، إن الضغوط التي مورست عليه من جميع الدوائر والتيارات في حزب العمل والاستجابة لمطالب، هي التي دفعته إلى سحب استقالته (المصدر نفسه).

**المناطق المحتلة عبء على إسرائيل**  
أما في الليكود، فقد تقدّرت الخلافات على اثر